20030426-0003-2

لجنة أهالي المخطوفين تطالب بنشر التقرير عن مصيرهم

تحوّلت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، الى لجنة بحث عبثي عن ابرة اسمها الحقيقة داخل كومة قش المسؤولين.

ولا يعتبر عدد المخطوفين والمفقودين في لبنان بالرقم الهيّن، بل هو كمّ ضخم في جميع الحسابات، وقد قطع معظم ذوي هؤلاء أي أمل باستعادتهم أو بمعرفة ما آل اليه مصيرهم أو طريقة موتهم. الا آلاف العائلات اللبنانية، ما تزال تسعى لمعرفة مصير أحبائها مخطوفين ومفقودين. وقد مارست ضغوطاً شتى حتى توصلت الى الحصول على قرار من الحكومة السابقة، قضى بتشكيل لجنة برئاسة الوزير فؤاد السعد، اعطيت مهلة ستة اشهر، جرى تمديدها مرتين، الا انها لم تخرج بشيء والآن اصبحت تلك اللجنة من دون رئيس، بعد تبديل الحكومة، وخسارة الوزير السعد، مقعده الوزاري، بما يضع مصير اللجنة وكل ما توصلت اليه على المحك.

وقد دفع هذا الامر لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين الى اصدار بيان رأت فيه «ان من حقها، لا بل من واجبها، ان تضع الحقائق التالية، بتصرف الرأي العام اللبناني».

البيان

«فيما يكتشف العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، مذهولاً، هول كارثة المفقودين في العراق. وفيما الحكومة الجديدة وضعت اللمسات الأخيرة على بيانها الوزاري، ترى «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» أن من حقها، لا بل من واجبها، ان تضع الحقائق التالية بتصرف الرأي العام اللبناني:

«اولاً - اليوم (أمس الأول) ٢٤ نيسان ٢٠٠٣، يكون قد مضى ثمانية وعشرون شهراً على تشكيل «هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين» الرسمية، (المؤلفة من المدراء العامين للأجهزة الأمنية وممثل عن نقابة المحامين في بيروت وبرئاسة الوزير فؤاد السعد) والتي انشئت بتاريخ ٥/١/٢٠٠١ من أجل العمل على تحديد مصير المفقودين. وكان قد كتب في قرار تشكيلها أن عليها «انجاز المهمة الموكلة اليها في مدة ستة أشهر ورفع تقرير بنتائج عملها الى مجلس الوزراء». وبدلاً أن يصدر عن «هيئة تلقي الكشاوى» تقرير بنتائج عملها، صدر عن رئيس مجلس الوزراء قراران تمديديان، بتاريخ ٩/٦/٢٠٠١ و٧/١٢/٢٠٠١ لهذه الهيئة من دون أن تدلي هذه الأخيرة بأي تصريح بشأن مدى الحاجة الى القرارات التمديدية أو عدمها. وأكثر من ذلك، انقضت مهلة عشرة أشهر على انتهاء مهلة آخر تمديد (منذ تاريخ ٧/٦/٢٠٠٢) دون صدور أي قرار لتمديد ثالث. وفي ١٠/٤/٢٠٠٣ وخلال استقبال الوزير السعد للسيدة لورا بونابارت، من «أمهات المفقودين في الارجنتين»، يرافقها وفد من «لجنة الأهالي»، صرّح الوزير بأن «عدم التمديد للجنة لا يلغي شرعية الاستمرار في عملها وفق مبدأ استمرارية الدولة». كما ابلغ الوزير السعد الوفد بأنه «سيرفع تقريره بأسرع ما يمكن». وصرح خلال اللقاء المذكور بأنه «أعدّ مشروع التقرير منذ أشهر عدة، ولا يلزمه كي يرفعه الى مجلس الوزراء، سوى دعوة أعضاء «هيئة تلقي الشكاوى» لتصديق التقرير. وبناء على اصرار وفد «لجنة الأهالي»، ومطالبته الوزير بالدعوة الى اجتماع «هيئة تلقي الشكاوى»، «الأمس قبل اليوم، واليوم قبل الغد»، صرح الوزير السعد أنه «قرر التخلي عن النصيحة التي أسديت إليه من قبل مراجع مهتمة ومهمة، داخلية وخارجية والقاضية بالتريث برفع تقرير «هيئة تلقي الشكاوى» الى مجلس الوزراء، على اعتبار ان الظروف الداخلية والإقليمية غير ملائمة، ويمكن أن يؤدي التسرع، الى إغلاق هذا الملف من دون معالجته». وختم الوزير سعد اللقاء قائلاً إنه سيدعو الى اجتماع «هيئة تلقي الشكاوى» لرفع تقريرها الى مجلس الوزراء، «خلال اليومين المقبلين». وقد صادف حضور صحافية لبنانية هذا اللقاء. وقد تستطيع، إضافة الى السيدة لورا بونابارت، وكذلك الوزير، تأكيد دقة هذه المعلومات وحقيقة التعهد الذي قطعه رئيس «هيئة تلقي الشكاوى». ولم تجتمع «هيئة تلقي الشكاوى» خلال «اليومين المقبلين»، وفي اليوم الخامس، قدمت الحكومة استقالتها.

«ثانياً - خلال اللقاءات العديدة والمراجعات المتكررة التي اجرتها «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» مع رئيس «هيئة تلقّي الشكاوى»، ومن خلال تصريحات الوزير السعد عبر وسائل الإعلام، وكذلك اللقاءات مع ممثل نقابة المحامين، توفر لدى «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» المعلومات التالية: تقدم أمام «هيئة تلقي الشكاوى» أهالي ٧٤٠ مفقوداً، من خلال تعبئة استمارات وضعتها الهيئة المذكورة لهذه الغاية. وجرى فرز هذه الاستمارات وتمّت دراستها وفقاً لمعايير ارتأتها «هيئة تلقي الشكاوى» ضرورية، لتعطي الأولوية في عملها للحالات التي توفرت فيها الدلائل والاثباتات، حول تحديد أماكن وجود بعض المفقودين، وكذلك إمكانية بقاء أصحابها على قيد الحياة. إن عدد الحالات التي تولد لدى «هيئة تلقي الشكاوى» يقينا حول أماكن وجود أصحابها، أحياء أو أموات، فاقت المئة حالة بقليل. على اثر ذلك، قامت «هيئة تلقي الشكاوى» باتصالات هادئة وبعيدة عن الاعلام، مع المسؤولين السوريين، بشأن المفقودين في سورية. كما سلّمت «هيئة تلقي الشكاوى» رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في حينه، السيد فورنييه، لائحة بالمفقودين لدى العدو الاسرائيلي.

«ثالثاً - ان «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، وكذلك الجمعيات المعنية بمسألة المفقودين في لبنان، لم ولن تقدم استقالتها او تتخلّى عن حقها في معرفة مصير المفقودين. ان استقالة حكومة ومجيء اخرى لا يعني ان ينسف تقرير او يلغى تعهّد قطعه رئيس «هيئة تلقي الشكاوى»، الوزير فؤاد السعد، برفع التقرير العتيد خلال يومين. ان حياة الاحياء من المفقودين لا تخضع للمتغيرات السياسية المحلية او الاقليمية او حتى العالمية. ان حق الاهالي - هؤلاء الاحياء الاموات - بمعرفة الحقيقة حول مصير احبائهم، ولو اصبح عدد منهم من عداد الاموات، لا يلغيه مرسوم استقالة او تشكيل حكومة. فللدولة استمراريتها، ومسؤولياتها تجاه ابنائها والمقيمين بشكل شرعي على أراضيها.

«رابعاً - ان «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، ازاء تشكيل الحكومة الجديدة، ولمناسبة بيانها الوزاري، تعتبر نفسها في حالة انتظار خطوات عملية، وليس اعلان نوايا عامة، تضع حداً لمعاناة ناهز عمرها لبعض الاعالي ثمانية وعشرين عاماً، ومن اهم هذه الخطوات:

أ - نشر تقرير «هيئة تلقي الشكاوى» المفترض ان يتضمن الكشف عن مصير ٢٣١٢ مفقوداً (وهو عدد الحالات التي سجلت لدى اللجنتين الرسميتين - «لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين» عام ٢٠٠٠ و«هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين» عام ٢٠٠١ بعد ازالة الحالات المتكررة) من المواطنين والمقيمين بشكل شرعي في لبنان.

ب - تحديد عدد واسماء الاحياء من المفقودين واماكن تواجدهم، والاعلان عن عدد واسماء الاموات منهم.

ج - اعلان رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء، للرأي العام اللبناني خلاصة عملية البحث عن المفقودين. واتخاذ الدولة الإجراءات المترتبة عن النتائج، وفي مقدمتها السعي الى اطلاق سراح الاحياء واستعادة رفات الموتى. مع ضرورة اقرار مشروع تعويض مادي ومعنوي لعائلات هؤلاء.

ان «معرفة الحقيقة هي السبيل الوحيد لتخطّي مفاعيل هذه القضية الانسانية والتوصل الى اقفال هذا الملف الاليم بشكل نهائي يوفر الحد الادنى من مقتضيات العدالة. وان طمس الحقائق واللجوء الى لفلفتها هما الطريق الاقصر لتفجير المجتمع، كما تدل التجربة العراقية السيئة الذكر. اننا دعاة وسعاة من اجل سلم حقيقي، من اجل لبنان يتّسع لجميع اولاده».

السفير ٢٠٠٣/٤/٢٥